

الفصل الثاني

استنساخ المنهجية
في الدراسات الإسلامية
وإطارها العملي والتطبيقي

استثناس المنهجية في الدراسات الإسلامية

وإطارها العملى والتطبيقى

لاستعمال هذه المناهج فى الإسلاميات يمكن أن نبدأ أولاً بتصنيف العلوم الإسلامية بين علوم تاريخية وعلوم قاعدية نسقية ودراسات سوسيولوجية . فمثلاً دراسة الحضارة الإسلامية وتاريخها عبر العصور . كذلك دراسة تاريخ الفكر الاجتماعى أو الفلسفى أو الاقتصادى أو السياسى أو تاريخ الأفعال التى تمت فى المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ يستأنس فى ذلك المنهج التاريخى أساساً دون أن يمنع ذلك الاستفادة من المنهجين الآخرين (السوسيولوجى والتحليلى) .

أما العلوم الإسلامية القاعدية أو النسقية فيستعمل فيها المنهج التحليلى الثالث ، لذلك يمكن استثناس هذا المنهج أساساً فى غالبية العلوم الفقهية والحديثية والتفسيرية وما حول ذلك لأنها علوم تحتكم إلى قاعدة قرآنية أو سنة أو نسق فى الاجتهاد للأئمة الأربعة ، وكذلك تدخل فى هذا المنهج الدراسات الخاصة بعلوم اللغة العربية كالنحو والصرف والبلاغة والعروض ، والتشريع الإسلامى بدوره يدخل فى هذا المنهج أساساً باستثناء القانون الدولى العام الإسلامى بسبب غيبة القاعدة الملزمة . ومع هذا يمكن للقانون الدولى العام الإسلامى أن يلحق مستقبلاً بالعلوم القاعدية والنسقية نظراً لأن

قواعد الاحتكام في التشريع الإسلامي ملزمة بعكس قواعد الاحتكام في التشريع الدولي الصوري ، وذلك لطبيعة العلاقة العضوية في الإسلام ، فالخروج عليها خروج على طاعة الله ، فهو إلزام أقوى من أى إلزام آخر يخضع لمقاييس شكلية وصورية .

أما فيما يعنى المنهج الثانى وهو المنهج السوسيولوجى فيمكن أن يستأنس فى الدراسات الإسلامية الحديثة والخاصة بالعالم الإسلامى لا بالإسلام ، لأنه كثيراً ما يقع خلط فى استعمال العلوم الحديثة كى يواجهه بها القرآن أو السنة ، مع أن القرآن والسنة أسمى من علوم الإنسان (البشر) ، ومن ثم فالإطار الصحيح لاستعمال علوم الإنسان الحديثة مثل السيكولوجيا والسوسيولوجيا والانثربولوجيا هو البشر المسلم ، لأنها علوم منصبة على الإنسان وليست منصبة أساساً على العقائد إلا عند من لهم خلفيات أو حاجة فى نفس يعقوب .

ومن ثم يمكن للمنهج السوسيولوجى أن يستعمل كمنهج للدراسة العالم الإسلامى كشمول ، أو العالم الإسلامى كأقطار ودول ، ولقد رأينا فيما مضى حركة هذه المناهج سواء على مستوى التوثيق أو على مستوى الشروح ، كذلك يمكن لهذه المناهج بعد اختيار المنهج الأساسى أن يتكامل كل منهج فى الإطار الذى يتفق معه كمثل من تبنى « المنهج التحليلى » فى الفقه أو الحديث كعلم إسلامى قاعدى يمكن أن يلبأ « للمنهج التاريخى » لتحديد نشأة القضية موضع للبحث ، كما يمكن أن يلبأ « للمنهج السوسيولوجى » حينما تكون

للقضية علاقة ببنيات المجتمع أو طبقاته أو أسرته وبالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة .

وكذلك يمكن للباحث يقوم بدراسة تاريخية مستعملاً « المنهج التاريخي » كفيلسوف تاريخ ، أو عالم تاريخ ، أو مؤرخ ، أن يلجأ « للمنهج التحليلي » أيضاً لشرح بعض النصوص أو بعض القواعد الواردة في بحثه ، كما قد يلجأ « للمنهج السوسيولوجي » حينما ترتبط الظاهرة التاريخية ببنيات المجتمع ونحتاج لتحليل واقعه الملموس والمعاصر .

كما يمكن للباحث الذي تبني « المنهج السوسيولوجي » أن يلجأ نسبياً « للمنهج التاريخي » لتحديد النشأة وتطور الظاهرة موضع البحث كما يلجأ « للمنهج التحليلي » حينما تكون هناك نصوص أو قواعد أو مبادئ في حاجة إلى تحليل بالنسبة للموضوع وكبدأ عام للمنهج ، على الباحث أن يتبنى منهجاً أساسياً ويكمّله إذا اقتضت الضرورة بالاستعانة بمنهج أو منهجين آخرين بصفة تكميلية .

كذلك وكبدأ عام « التصميم » للبحث حسب « المنهج التاريخي » ينطلق من النشأة ثم التطور والآلية ، بينما في « المنهج التحليلي » ينطلق من تحديد القواعد أو الأنسقة الخاصة بالبحث وتحليلها ثم تحليل القضية أو الظاهرة المعنية بالبحث ثم مواجهة الظاهرة أو القضية بعد تحديدها حجماً وأبعاداً بالقواعد والأنسقة المحددة بدورها للبحث . مناقشة وتحليلاً ، وتخرجاً .

أما « التصميم للمنهج السوسيولوجي » فهو ينطلق في الشروح الجدلية الواقعية (الديالكتيك الأمبريقي) من الوسط ثم على ضوءه تحدد العوامل المسببة لنصل إلى استنتاجات احتمالية ، بين راجح ، ومرجوح . وظرفي ، بينما الشروح « الجدلية الماركسية » تنطلق من ميّيات محددة وهي أنماط الإنتاج ، والبنيات ، والصراع الطبقي وأولويات العامل الاقتصادي ليعلل المجتمع على ضوء هذه الميّيات ليؤول إلى استنتاجات محددة على ضوء ما سبق برمته .

وبالنسبة للشرح « البنيوي الوظيفي » ينطلق التصميم من وصف الواقع بهدف تحديد بنيانه وعلاقاته الاجتماعية وقياسها إحصائياً في إطارها الفوري للتعرف على مدى الالتزام في الواقع الاجتماعي بالأساس ومدى تحديد الهدف (هدف الواقع) وسائل الوصول إلى الهدف ثم مدى التكامل بين الهدف والوسائل . وذلك بدراسة الواقع الاجتماعي كفعل وردود فعل .

وكخلاصة : يمكن للدراسات في العلوم الإسلامية أن تنفع بهذه المناهج على ضوء الاستئناس المبسط لها كما ذكرت .

وبالنسبة لتقنيات البحث لتنفيذ التصميم وتطبيقه وكفكرة مركزة من اختيار الموضوع مروراً بتصميمه ، وصياغته نصاً وهوامشاً حتى نهايته ، بفضل تفكير علمي متجاوز للاستلاب ، ولكن ماذا نعني بالتفكير العلمي أولاً قبل الدخول في تقنيات البحث ؟ :

التفكير العلمي هو الذي استطاع ما أمكن التخلص من الأوهام

بما في ذلك مختلف الأساطير والتصورات الخاطئة والتغميضية
بما في ذلك ما صوره « بيكون » في مطلع العصر الحديث من أوهم
أربع على المجرب العلمي أن يتخلص منها : وهم القبيلة ،
وهم المسرح ، وهم الكيف . ووهم السوق كرمزية لطبيعة الوهم
الفكري والتغميض من تبنى الأخطاء كمنطلق والتعود والاعتياد
عليها . ثم تمثيلها وتعميمها ، ثم التكيف والتفوق فيها ليدافع عنها
تبريراً عن طريق الكلم والفرازولوجيا كما هو الحال في السوق
بتبرير السلع بغية البيع لا أكثر ولا أقل .

كما يمكن في الفترة المعاصرة أن نرى غيبة التفكير العلمي
حين الوقوع فيما هو مستحدث في الاستلاب بما فيه من اغتراب
عن الواقع والتشيع له ثم الإسقاط من خلاله والضياح في الإسقاط
ليصل إلى قمة الاستلاب وهو التغميض . وعادة يرمز لهذا النوع
التغميضي من الاستلاب باستلاب النخبة المثقفة حيث تغرب
عن واقعها ثم تشييء الاغتراب عن طريق افتعال واقع مصطنع
تسقط فيه وتضيع لتنتهي بالعيش تغميضياً في واقعين : واقع حقيقي
اغترب عنه ، وواقع مفتعل . ومن ثم تنكيف في واقعية اللاواقع
ولا يتم هذا إلا بمسلسل التغميض . ولقد جاء التفكير العلمي
ليعري الفكر من الوهم ومن التغميض وبالتالي التأكيد من الاحتكام
بالنسبة لموضوع البحث على الملاحظة مباشرة أو غير مباشرة
وخصوصاً التجريب في الظواهر القابلة لذلك . لاكتشاف طبيعة
التكرار والانتظام .

وبعد استيعاب خصائص التفكير العلمي واستيعاب الإطار
النظري والعلمي للمناهج يمكن أن نستأنس هذه المعطيات في
مراحل تقنية البحث لتنفيذ التصميم وتطبيقه ، هذه المراحل
نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة اختيار الموضوع : من الخطأ
المجازفة باختيار عنوان الموضوع ومنه ينطلق الباحث بل العكس
هو الصحيح منهجياً ، بمعنى يبدأ الباحث في التعرف على ميدان
موضوعه باستطلاع المصادر والمراجع واستجوابها باعتبار أن
المصدر كما ذكرنا من قبل هو ما كتب في صلب الموضوع ،
والمرجع ما كتب حوله أو عنه . استجواب المصادر والمراجع
سوف يوضح للباحث المنظمة أو الناحية الجديدة بالبحث انطلاقاً
من مبدأ وهو أن الباحث يضيء ما هو مظلم ، ويكتشف ما هو
مجهول ، وليس العكس . بمعنى لا يأتي على موضوع أشبع
بخشاً ليكرره مع تغيير في المسدييات والعناوين يكرر ما فعله
الآخرون . وعليه فالمصادر والمراجع أي المعلومات التوثيقية هي
التي تملئ الاختيار تحت عنوان مبدئي للبحث ، بل أكثر من هذا
قد تملئ أيضاً المنهج الذي يتصلر في الاستعمال من مناهج العلوم
الإنسانية ، وإلا لو غامر الباحث دون إحصاة بميدان بحثه قبل الاختيار
لتعرض لعواقب من الصعب التغلب عليها . نعطي كمجرد مثال :
وهو أن يكتشف بعد اختيار العنوان وتسجيله أو الابتداء في العمل
أن هذا العنوان لا مصادر ولا مراجع له ، أو العكس يكتشف

أن المصادر والمراجع من الكثرة والوفرة للدرجة أن مجرد ذكر
لعنوان المؤلفات قد يصل إلى مئات الصفحات فكيف يستخلص
منها ويستنتج ؟ .

كذلك قد يكتشف أن الموضوع قد عولج من قبل بشكل أوفى
من علاجه المقترح ، وأيضاً قد تحدث له إيعاقات عن طريق وجود
مصادر ومراجع ، نعم ... ولكن هناك استحالة للوصول إليها .
وهكذا نرى ضمناً لعدم المفاجآت أن ينطلق الباحث من التعرف
على ميدان بحثه قبل أن يختار موضوع البحث .

بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الثانية ، وهي : مرحلة تخطيط
البحث وتصميمه .

كما ذكرنا مخطط أو تصميم البحث تمليه المصادر والمراجع
كما يمليه المنهج الذي سيتبع . أما بالنسبة للمصادر والمراجع وعلاقتها
بتصميم البحث فعلى قلر ما لديه من معلومات وتوثيق يبوب
ويفصل ، وإلا قد يضع أبواب ولا يجد لها معلومات أو فصول .
بالنسبة للمنهج ، إذا كان المنهج التاريخي الذي اختير فيها
إما أن يلتزم بطريقة البحث التاريخي : النشأة والتطور والمآلة .
وإذا كان البحث أساساً في الدراسات التاريخية فعليه أن يختار
تسليج المؤرخ ، أو عالم التاريخ أو فيلسوف التاريخ ، بناء على
الأسس الذي وضعناها من قبل في الإطار النظري والعلمي للمناهج .
وفي حالة اختيار المنهج التحليلي فلا بد وأن يعطى أولوية للقواعد

والأنسقة التي يحلل على ضوءها شارحاً لها أولاً ، ثم يحدد في باب تالى الظاهرة أو القضية موضع البحث حجماً وأبعاداً ، وينتهى بمقارنة بين القضية موضع البحث أو الظاهرة ، وبين القاعدة أو النسق . ليحقق الهدف الذي من أجله يبحث .

بقى المنهج السوسيولوجي ، وهو تطبيقاً يتحرك حسب الاتجاه لشارح اندى اختاره الباحث . فإما أن ينطلق مخططة أو تصميمه من الإطار الوصفي للبيانات والوظائف ثم يتقصاها ويحللها ليصل إلى الاستنتاجات ، وإما أن ينطلق تصميمه من مبيئات كما هو الحال في الجدلية المادية ويتحرك البحث ليتواءم معها ويتلاءم . وإذا تبنى المنهج الجدلي الواقعي أو الديالكتيك الأمبريقي ينطلق مخططة من الوسط ليشرح التناقضات المترتبة عليه ويصل إلى تخريج لهذه التناقضات ، وهكذا نرى أن التصميم لابد وأن يحتمل في وضعه للوثائق والمنهج .

أ. تجزئة التصميم فتتقسم إلى قسمين أساسيين وهذه هي المرحلة الثالثة من مسيرة تخطيط البحث وتنفيذه . وهي توضيح وحدات التصميم وجزئياته باعتبار أن أى تصميم لأى بحث في العلوم الإنسانية لابد وأن يشتمل على وحدات ربطية ووحدات أساسية . أما الوحدات الربطية فهي تشكل هيكل الربط في التصميم بين الوحدات الأساسية مثل الباب والفصل ، أو من حيث التبسيط يمكن أن نتبنى كمعيار للوحدات الربطية أنها تشكل

الوحدات الفوقية للتصميم ولا تحتاج لتغطية بمادة عرض مفصلة بل كثيراً ما يكتفى بوضعها كعنوان على صفحة منفردة .

كذلك الفصل بدورده حيناً لا يغطي عنوانه بمادة عرض مباشرة . يعتبر وحدة ربطية أى لمجرد الربط .

أما فيما يعنى الوحدة الأساسية ، وهى التى تعيننا ، وهى التى تجسد جوهر العرض وجسد البحث لأنها ليست وحدات تنسيق بين جزئيات البحث كما هو الحال فى الوحدات الربطية وإنما وحدات عرض ومن مجموعها يكون البحث فهى لابد أن تشمل على مستويات ثلاثة .

أولاً : طرح الاشكالية أو القضية موضع المناقشة . وفى الطرح تعنى المسلمات أو الأمور الوصفية التى لا تحتاج للمناقشة لينتقل إلى المستوى الثانى وهو المناقشة . انطلاقاً مما له وما عليه ، بمعنى بعد الطرح تبدأ مناقشة ما لم يتفق عليه فى الوصف ، وهنا يحدد موقف الباحث . فإذا كان يميل إلى تركية (له) فعليه أن يصدر المناقشة الآراء المخالفة لينتهى بالآراء المدعمة له نوطاً للمستوى الثالث وهو التخريج بمعنى خلاصة المناقشة بالإضافة إلى موقفه . وهكذا دواليك فى مختلف الوحدات الأساسية حتى نهاية أطروحة .

بقى علينا أن نتعرض لعناصر المناقشة ، ونعنى بعناصر المناقشة فية استغلال الآراء أو الاستشهاد بها كنصوص ، وما هى الحدود

المانعة الجامعة بين ما يستعمل في نص الأطروحة وما يليق به
في هوامشها بالنسبة للاستشهاد واستعمال الآراء في البحث . هناك
أسس المفروض أن يلتزم بها الباحث وهي باختصار أن يستشهد
بالرأى كنص في أضيق إطار ويضعه بين هلالين صغيرين ينتهى
النص بنقطة ثم إحالة إلى الهامش .

ويتحاشى الباحث في الاستشهاد الحشو والنصوص الطويلة ،
لأن هناك فرق بين التأليف العلمى وهو الذى يركز على تكثيف
المناقشة والمواجهات ، وبين نقل النصوص التى تجدد مكانها فى ما
يعرف بكتب النصوص المختارة مع المقدمة ، كذلك حين الاستشهاد
بآراء نصاً لا بد من توخى الأمانة فى النقل فينقل الرأى كما هو
وبين هلالين صغيرين ولا يتداخل الباحث معه .

هذا بالإضافة إلى تحاشى التشويه والغش ، ومن ثم فالاستشهاد
واستعمال الآراء لا بد وأن يخضع لصراحة متناهية ودقة فى النقل
وفاء للأمانة والرأى .

أما فى حالة ما يكون الرأى يعنى نصاً طويلاً ولا بد منه ، فمن
الأولى أن يأخذ بدايته فى النص ثم يليق بما تيقى منه فى الهامش ، وعادة
حين نقل الرأى حرفياً أو الاستشهاد هامش الإحالة لا بد وأن
يحدد طبيعة النقل الحرفى باستعمال التعبير المتعارف عليه منهجياً
وهو الذى يمكن أن نعاده بالعربية : نقلاً عن . أو كما ورد فى .
بعكس ما إذا كان الاستشهاد بالرأى جاء فى شكل تلخيص لا نقل

حرفي ، وفي هذه الحالة لا يوضع بين هلالين وإنما لابد أن ينتهي بالإحالة وفي الإشارة إليه في الهامش مع استعمال التعبيرات المتعارف عليها حين التلخيص وهي نعالها بالعربية بـ : راجع ، أو انظر ، أو راجع تفصيلا ، أو لمزيد من التفصيل انظر ، نذكر (اسم المؤلف عنوان الكتاب ثم الصفحة) .

وفيما يعنى استعمال الهوامش فن المعروف أن للهوامش أو الحاشية وظائف منهجية محددة ، فهي إلى جانب أنها تشكل أرضية للإحالة للمصادر والمراجع ، يمكن أيضاً أن يلتقى فيها بما فاض على ما ذكر في نص البحث أو العرض سواء في ذلك ما تبقى من استشهادات طويلة كنصوص ، أو ما تبقى من مناقشات ثانوية ، كما يمكن أيضاً وهذه النقطة من أهم وأدق النقاط المنهجية أن الهامش يمكن أن يستعمل كإطار وسطى يوضع فيه الأمور التي يصعب على الباحث أن يستغنى عنها في شرحه ومناقشته كما قد يؤخذ عليه لو ذكرها في صلب العرض ، أى أن الهامش وضع كـمخرج منهجي للأمور إن تركت يؤخذ على الباحث تركها وإن وضعت في صلب العرض يؤخذ على الباحث وضعها ، بمعنى ما له علاقة غير مباشرة بالبحث وقابل للأخذ أو عدم الأخذ وهذا دور الهامش .

كذلك الهامش يستعمل كأرضية ربط بين جزئيات البحث تحاشياً للتكرار ، بمعنى حينما يتعرض الباحث لنقطة في الفصل الأول من بحثه ثم يضطر للتكرار مرة ثانية في فصل آخر مثلاً عليه أن يكتفى بتلخيص موجز للغاية للتذكير بها مع إحالة في الهامش

إلى المنطقة التي وردت تفصيلاً فيها . ويستعمل كذلك تعبيران أساسيان يمكن أن نعادلهما باللغة العربية كما ذكرناها من قبل ثم نقول : انظر ما جاء في هذه الرسالة, *aa - dessus, infra, Supra*, ويمكن استعمال الهوامش أيضاً لشرح مختصر لكلمة غامضة وردت في صلب العرض أو اسم مكان أو اسم علم شريطة أن لا يتجاوز أسطر محدودة مع الإشارة إلى المرجع في الهامش الذي استشير في الموضوع لمن يريد التفصيل .

وفي حالة تكرار المصدر أو المرجع يكفي بكلمة : نفس المصدر أو المرجع . وفي حالة الفصل بمصدر أو مرجع آخر يذكر اسم المؤلف ثم نفس المصدر السابق . وإذا كان كتاب آخر لنفس المؤلف يذكر عنوانه .

أما أسلوب الصياغة للعرض العلمي فعادة يستعمل الباحث أسلوب علمي وليس في هذا احتقار للأسلوب الأدبي وإنما الأسلوب العلمي عادة يعطى أولوية للمضمون على حساب وفرة الكلمات . بينما الأسلوب الأدبي يعطى أهمية لرفولوجية الكلمة أو شكل الكلمة مع احترام المضمون ، وهذا يترتب عليه أن يكون الأسلوب مباشراً . وجمله قصيرة ومبسطة . وواضح الفواصل والنقط . وأن يكون مجسداً في تسلسل منطقي من الأعم إلى الأخص ومن الأبسط إلى الأعقد .

بقي علينا أن نشير إلى كيفية وضع مقدمة البحث وخاتمة وقوائم مراجعه وفهارسه .

فما يعنى المقدمة المفروض أنها تشمل على :
 ربط للموضوع بإطار ما ، إما تاريخى أو بىء أو علمى ،
 أى العلم الذى يحضر فيه البحث لينتقل الباحث فى مقدمته بعد
 الربط كمدخل إلى تعليل اختياره للموضوع . لماذا اختار الموضوع .
 ثم الصعوبات التى واجهته فى التوثيق والبحث ثم يوجز مخططة
 ومنهجه ، وينهى المقدمة وفى أسلوب متواضع بتحديد موقف يتمنى
 أن يصل إليه ، بمعنى لن يصل إليه بعد على أساس أن الخاتمة
 تشكل أو تحتوى على استنتاج شتوى فى أسطر لما جاء فى الرسالة .
 أما الخاتمة فتركز على أقوى ما جاء فى الرسالة وتبرزه
 كإضافة أو تجديد وتطرح تساؤلات عريضة فى إطار النتائج يفتح
 الباب لمسيرات أخرى من البحوث تترتب على هذا البحث ،
 وهذا لا يمنع أن يضيف الباحث ما يراه ضرورياً من عناصر
 أخرى بالنسبة له سواء فى المقدمة أو فى الخاتمة . وفيما يعنى القوائم
 والمراجع فلا يذكر الباحث مصادر ومراجع لكتب لم يرجع إليها
 وإنما يكتب بما ورد فى بحثه على أساس أن يتم التصنيف كما يلي :

المصادر (ما جاء فى صلب الموضوع) وتتصدر فيها المصادر
 المخطوطة التى لم تدر . ثم المصادر غير المعروفة ولو كانت
 منشورة فى حالة ما تكون هذه الوثائق خاصة فى صلب الموضوع
 وتشكل أرضيته . وتليها المراجع .

ولتصنيف المراجع يمكن أن تصنف بطرق متعددة أكثرها
 استعمالاً وأشهرها وأبسطها طريقة الحروف الأبجدية للاسم
 وللكنية ، ويمكن وضع مراجع نقدية فتصنف حسب أهمية المراجع

مع نقدها في أسطر محدودة ، وقد تصنف أيضاً حسب قربها وعلاقتها أو بعدها عن البحث .

كما أن هناك من الباحثين من يصنف حسب تاريخ نشر الكتاب وفي هذه الحالة تسبق سنة النشر ويليه اسم المؤلف . ولوضع الكتاب في المراجع يذكر الاسم (ثم اللقب بن هلالين) ثم عنوان الكتاب كاملاً ، ولو كان هناك عنوان شارح يذكر ثم مكان النشر ، ثم دار النشر ، ثم تاريخ النشر . ثم عدد الطبعات إن وجدت ، ثم الطبعة التي رجع إليها إذا كانت هناك عدة طبعات والجزء الذي رجع إليه إذا كان هناك عدة أجزاء على أساس أنه في الهوامش والخواشي . يكتب في ذكر اسم المؤلف وعنوان كتابه ورقم الصفحة مشيراً في الهامش الأول لبحثه إلى أنه سيكتفي بذكر اسم المؤلف وعنوان كتابه والصفحة تحاشياً للتكرار ، أما بقية المعلومات كمكان وزمان النشر إلى آخره تراجع أو تنظر في قائمة المراجع في آخر البحث .

وهكذا يمكن للمناهج حينما ترتبط تطبيقاً بطرق بحث واضحة أن تؤتي أكلها . ليس فقط على المستوى النظري والإسهام بالشرح والتفسير والتحليل . وإنما على المستوى العملي والتطبيقي حيث يتمكن الباحث من استغلال كل قدراته في شكل مبسط وورصين وواضح لأن المناهج بقدر ما هي انعكاس موضوعي لتقدم العلوم ، هي أيضاً قدرة لا يمكن الاستغناء عنها في تقدم العلوم . فالعلوم بتقدمها أبرزت قدرة المناهج ، وقدرة المناهج بتطورها أدت إلى تقدم العلوم وتعدد تخصصاتها . فالمناهج أسهمت في تقدم العلوم . كما أن العلم أسهمت في تقدم المناهج .

